السياسي كبير، ويطرح تساؤلات صعبة، مثل أين ستقام الدولة الفلسطينية؟ ومدى واقعيتها؟ وهل ستملك سيادة؟ وأين حدودها؟ وما هي فرصها للحياة اقتصادياً وسياسياً؟

المبادرات الفلسطينية ضرر أم اجتهاد

أحد أهم التحديات التي تتربص بالبرنامج الوطني، تمهيداً لنسفه تماماً، حسب أكثر من محلل، هي المبادرات التي يعلن عنها بين الحين والآخر من قبل شخصيات رسمية فلسطينية، سياسية وأكاديمية، وتطال مرتكزات البرنامج الوطني، لاسيما على صعيد الحدود وحق العودة، وتقديم اقتراحات تتعلق بالكتل الاستيطانية، بشكل معلن حيناً وعلى استحياء في أحيان أخرى، إضافة إلى بعض الأصوات التي ترتفع حالياً لتروج أن الحل يكمن في إقامة كونفدرالية مع الأردن تضمن على الأقل وجود عنوان فلسطيني واضح وغير متورط في الاقتتال الداخلي.

ويقول المصري: المبادرات أضرت بالبرنامج الوطني، والضرر كان كبيراً، لأنه يقوم بها وزراء وأعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وشخصيات رسمية، والمفاوض الإسرائيلي ممكن أن يبدأ من حيث انتهى هؤلاء، وعلى الرغم من أن هذا لا يلزم المفاوض الفلسطيني لكنه يضعف موقفه.

ويؤكد خريشة أنه "على الرغم من أن إسرائيل استغلت سقف البرنامج الوطني للتفاوض عليه وتخفيضه ما أمكن عبر اشتراطات إسرائيلية دائمة، فإن المشكلة الأكبر تمثلت بوجود فريق فلسطيني، مثل الدكتور سري نسيبة، وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عبد ربه، ممن انبروا عبر مبادراتهم لتقزيم مرتكزات البرنامج الوطني، وأهمها حق العودة".

ويطرح القائم بأعمال الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، فؤاد رزق، رأياً مغايراً تماماً لما سبق، حيث يرى أنه "لا بد أن تظهر اجتهادات لتليين المواقف، والتفسيرات العديدة للقرار ١٩٤ الخاص باللاجئين هي اجتهادات ناتجة عن صعوبة الموقف، ومحاولة لإيجاد مخرج دون إلغاء الحق الأساسي بالعودة".

ويعتبر غنيم أن "الأصوات التي تريد أن تصل بالفلسطينيين إلى نتيجة مفادها أن البرنامج الوطني غير قابل للتحقيق، تسعى للقول إن التعايش مع الاحتلال هو الحل، وذلك عبر صيغة حل إقليمي يبقي الأرض مجزأة بين الأردن ومصر وإسرائيل".

ويضيف: هذه صيغة لا شرعية، وستؤجج الصراع مستقبلاً بشكل أوسع، وتخل بأمن المنطقة، لأنها تنطلق من الاعتقاد أن الفلسطينيين فشلوا في ضبط أنفسهم داخلياً، وأن بمقدور قوة عربية محيطة أن تفعل ذلك عسكرياً، على الرغم من أن لا أحد يستطيع أن يضبط الوضع –بما في ذلك إسرائيل التي فشلت بالحل العسكري– إذا لم يتم تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ويردف قائلاً: أصحاب هذه المبادرات يريدون أن يصلوا بالفلسطيني إلى حالة من اليأس حتى يقبل بأي حل إقليمي.

ما الحل؟

عدم تحقيق البرنامج الوطني منذ أكثر من ثلاثة عقود، وحالة الجمود التي يعيشها، جعلت الكثير من السياسيين يحاولون الخروج بحل، بدل انتظار تحقيق برنامج لا يمتلك غير القوة الشرعية التي لم يعد يأبه بها أحد.

ويقول أيمن طه: يجب اعتبار وثيقة الوفاق الوطني الأساس في برنامج منظمة التحرير، ويمكن الإضافة والمراكمة عليها.

ويضيف: الوثيقة تحدثت عن آليات محددة تتعلق بقضايا تفصيلية من دون أن يكون هناك مساس بالثوابت الفلسطينية، وأخذت بعين الاعتبار موافقة ورؤى جميع الفصائل الفلسطينية مجتمعة.

ويرى صالح رأفت، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، أنه "لا يزال ممكناً عقد مؤتمر دولي لكل أطراف الصراع، تحت رعاية المجتمع الدولي واللجنة الرباعية، اللذين يجب أن يمارسا ضغطاً جدياً على إسرائيل لإلزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية".

لكن خريشة يعتقد أنه "لا يعقل الاستمرار في سلطة مؤقتة وصولاً للدولة، ولذلك بتنا لا نملك سوى خيارين: الأول، الإعلان (من جانب واحد) عن إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة ضمن حدود العام ١٩٦٧، كما أراد الرئيس الراحل ياسر عرفات العام ١٩٩٩، وهذا يجنبنا خيارات جديدة مطروحة في الساحة العربية، ويثبت أركان السلطة الفلسطينية وصولاً للدولة. والثاني: حل السلطة الوطنية وتحميل الأمم المتحدة المسؤولية التاريخية والقانونية عن نكبة الشعب الفلسطيني، وبالتالي نعيد الكرة إلى ملعب الأمم المتحدة التي أصدرت عشرات القرارات بخصوص القضية الفلسطينية ولم تطبق، وهذا يترتب عليه إعادة تحديد العلاقة بين الشعب الفلسطيني والاحتلال على أساس المقاومة والصمود، وليس وضع العلاقات العامة الحالي".

أما المصري، فيؤكد أن "مفتاح الحل لتحقيق البرنامج الوطني يكمن في إعادة الإعتبار للمشروع الوطني"، وفق الأركان الأربعة التي ذكرها سابقاً.

وبرأي شلحت، "ليس ضرورياً أن يكون الخيار إما تحقيق البرنامج الوطني وإما لا شيء، من الممكن أن يكون هناك برنامج مرحلي، على الرغم من أن التمسك بالبرنامج أضعف الإيمان، وهو الجدار الأخير الذي يجب أن لا نتراجع عنه، ويجب التفكير بآليات تطبيق تتناسب مع الواقع والوقائع".

ماذا بإمكان الفلسطينيين أن يحسموا؟

إسرائيل حسمت معركة القدس جغرافياً وتسعى لحسم المعركة الديموغرافية لصالح اليهود

عادت من المدرسة لتجد الاحتلال وقد هدم منزل عائلتها في القدس (إ ف ب)

كتب منتصر حمدان:

لم تعد مها أبو ديا، التي تتولى إدارة إحدى المؤسسات الفلسطينية، قادرة على التعامل مع الوضع الصعب الذي باتت تجد نفسها فيه بسبب جدار الفصل العنصري، الذي أصبح يفصل بعشرات الأمتار بين منزلها ومكان عملها في بلدة الرام شمال القدس المحتلة، الأمر الذي بات يجبرها على السير عشرات الكيلومترات للوصول إلى عملها بعدما كانت تصله في غضون دقائق!

واعتادت أبو ديا، التي تحمل بطاقة هوية مقدسية، وتقطن في الجزء الذي تصنفه سلطات الاحتلال بأنه يقع ضمن ما تسميه "حدود البلدية"، السير مشياً على الأقدام للوصول إلى مكان عملها الذي يقع خارج تلك "الحدود"، لكنها اليوم تضطر للالتفاف بشكل دائري بمركبتها نحو حاجز قلنديا العسكري، والدخول إلى بلدة الرَّام للوصول إلى مكان عملها، بعد إيقافها على بوابة حديدية كبيرة يحرسها جنود إسرائيليون.

وقالت أبو ديا "على مدار أشهر وأنا أخوض صراعاً مريراً مع هؤلاء الجنود كي يسمحوا لي بالوصول إلى مقر عملي، حيث أنجح أحياناً بالمرور وأفشل في أحيان أخرى"، موضحة أن ما تمارسه سلطات الاحتلال في تلك المنطقة يكشف بصورة جلية عن طبيعة المخططات الرامية إلى عزل الفلسطينيين في كانتونات إسمنتية وحديدية.

ما يجري مع أبو ديا هو نتاج مخطط إسرائيلي يرمي بالأساس إلى حسم "معركة" مدينة القدس من النواحي الديموغرافية والجغرافية والسياسية والاجتماعية للمدينة، ويثير مجموعة من التساؤلات حول الشوط الذي قطعته إسرائيل في عزل القدس وإحكام قبضتها على المدينة وإسقاطها من أجندة أية مفاوضات نهائية من خلال فرض الحقائق على الأرض.

ويرى المراقب والمحلل السياسي د. عبد الرحمن التميمي، أن "إسرائيل نجحت في تنفيذ مخططاتها ليس على الصعيد الفيزيائي فحسب، وإنما امتدت النجاحات لتصل إلى الناحيتين النفسية والاجتماعية"، مؤكداً أن ذلك هو "الأخطر".

وأوضح التميمي أن "تنامي الشعور العام لدى المواطنين بأنهم لا يحتاجون لزيارة القدس، وشعورهم بالعجز النفسي والاجتماعي، هو الأخطر مقارنة مع مستوى خطورة المخططات الأخرى"، مؤكداً أن سرعة تنفيذ إسرائيل لمخططاتها جاء بفعل الغياب الفعلي لخطط فلسطينية لمواجهة المشاريع الإسرائيلية، التي كان أهمها إقامة الجدار في محيط القدس.

وتترك إقامة الجدار العنصري في المنطقة الشمالية للمدينة المقدسة آثاراً مدمرة ليس، فقط، على حياة غالبية الفلسطينيين في تلك المنطقة، حيث يجري منعهم من الوصول إلى المدينة عبر إقامة معبرين رئيسين، هما معبر قلنديا العسكري شمال القدس، ومعبر بيت لحم جنوباً. فعلى سبيل المثال، يقدر عدد سكان بلدة الرام بنحو ٥٨ ألف نسمة، ويحمل أكثر من نصف المواطنين فيها بطاقات الهوية المقدسية، إلا أنهم وجدوا أنفسهم خارج حدود المدينة المصطنعة بالجدار العنصري الذي يعيق وصول سكان المنطقة إلى المؤسسات التعليمية، حيث يدرس حالياً نحو ٢٠ ألف طالب وطالبة في مدارس المنطقة، من بينهم نحو ١٤ ألفاً يدرسون في شرق القدس.

ويمس "الجدار" بالتعليم العالي، وبخاصة أن معظم الطلبة الذين يسكنون في البلدة ويدرسون في مؤسسات للتعليم العالي تقع خارجها سيكون من الصعب عليهم الوصول إليها بعد الانتهاء من بناء "الجدار".

ونتيجة لإقامة "الجدار"، سيلحق الضرر البالغ بقدرة سكان الرام على الحصول على الخدمات الصحية، حيث لا تتوفر أية إمكانية للحصول على العلاج الطبي في الرام، باستثناء العلاجات الأساسية، في حين يحصل الكثيرون من سكان البلدة على الخدمات الطبية في المستشفيات والعيادات الواقعة في شرق القدس.

وكانت بلدة الرام تحولت، خلال السنوات الأخيرة، إلى مركز تجاري مهم بفعل حظر دخول الفلسطينيين من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية أو قطاع غزة، إلى منطقة القدس، ومنع "الإسرائيليين" من الدخول إلى مناطق (A) التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، إلا أنه نتيجة لبناء "الجدار" فقد أغلقت الكثير من المصانع والحوانيت أبوابها، ومن المتوقع أن تغلق الكثير منها أبوابها أو تقلص نشاطها بسبب الصعوبات التي ستزداد فيما يتعلق بحركة المستخدمين والزبائن والبضائع.

ويقول الوكيل المساعد في وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان، علي عامر، إن المخططات الاستيطانية استهدفت منذ الأيام الأولى للاحتلال إحكام قبضة إسرائيل على المدينة المقدسة، من خلال انتهاج سياسة مبرمجة على أكثر من صعيد يجري تنفيذها داخل المدينة وفي محيطها، موضحاً أن "إقامة الجدار العنصري في محيطها تهدف إلى تشكيل غلاف إسمنتي لحدود القدس الكبرى، ينسجم ويترافق مع أحزمة استيطانية من خلال إقامة المزيد من الوحدات السكنية".

ونوه عامر إلى أن بناء الجدار في محيط المدينة التهم قرابة ٩٠٪ من الأراضي المحيطة بالمدينة المقدسة، مشيراً إلى أن "إسرائيل عملت على تحقيق العزل أيضاً، من خلال إقامة تجمعات استيطانية في الجهة الشمالية للمدينة، عبر خمس مستوطنات، منها "جفعات زئيف"، وكذلك في المنطقة الجنوبية للمدينة، مثل مستوطنات جبل أبو غنيم و"جيلو"، والمنطقة الشرقية من خلال تجمعات المستوطنات ضمن مشروع (E1) الذي يصل للأغوار".

وحسب ما أكده الخبير في شؤون الاستيطان، خليل التفكجي، فإن إسرائيل تخطط لعزل الغلاف الخارجي لمدينة القدس بجدار يقدر طوله بنحو ٧٠ كيلومتراً، وتطويق بلدة الرام وحدها بجدار يتوقع أن يصل طوله إلى نحو ٣ كيلومترات من الجهة الشمالية، "الأمر الذي يجعل السكان محاطين بجدران إسمنتية تحجب عنهم كل سبل الحياة".

ويرى التفكجي أن "إسرائيل نجحت من خلال خطط مبرمجة نفذتها على مدار ٤٠ عاماً في مدينة القدس، في حسم المعركة الجغرافية لصالحها، وتسعى في الوقت الراهن لحسم المعركة الديموغرافية لصالح اليهود في هذه المدينة، وذلك من خلال سياسة الطرد السكاني للفلسطينيين من داخل المدنية، وإخراج أحياء فلسطينية بالكامل من حدود المدينة، وعزل البقية من خلال الجدار العنصري".

وحسب الإحصاءات الرسمية، التي صدرت بداية العام ٢٠٠٦، فإن العدد الإجمالي للسكان في مدينة القدس يصل إلى قرابة ٧٢٥ ألف نسمة، منهم ٤٧٥ ألف مستوطن يهودي يعيش ١٩٠ ألفاً منهم في شرق المدينة، في حين أن عدد الفلسطينيين في المدينة يصل إلى ٢٥٠ ألف مواطن يعيشون داخل حدود المدينة.

ويقول عامر: في حقيقة الأمر نجحت إسرائيل إلى حد كبير في إحكام السيطرة شبه الكاملة على القدس، وتسعى إلى إتمام هذه العملية مع نهاية العام ٢٠٢٠ من خلال مجموعة من المخططات، بما فيها إقامة ٢٠ ألف وحدة سكنية في المنطقة الشمالية، وتحديداً في منطقة مطار قلنديا، الأمر الذي يعني إتمام السيطرة النهائية على المدينة المحتلة.

ويتفق التفكجي مع عامر في موضوع الحسم الديموغرافي، ويشير إلى تحقيق إسرائيل ما يصفه بـ "الانتصار الجغرافي" في القدس المحتلة من خلال سيطرتها على ٨٦٪ من الأرض، مؤكداً في الوقت ذاته وجود "إهمال عربي وفلسطيني بما يجري في المدينة المقدسة، من خلال غياب تخصيص الموازنات المالية لتنفيذ المشاريع ودعم صمود المواطنين، الذين باتوا يجدون أنفسهم وحدهم في مواجهة هذه المخططات الاستيطانية والتهويدية للمدينة المقدسة".

وبينما يثور الجدل والنقاش "البطيء" حول أنجع أشكال الدعم الفلسطيني الرسمي والشعبي للقدس وسكانها، تواصل إسرائيل العمل السريع لتهويد المدينة لحسم هذه السيطرة على القدس وإخراجها من دائرة المفاوضات النهائية، إذا قدر للفترة المقبلة أن تشهد أصلاً مثل هذه المفاوضات.